المخا
للدراسات الاستراتيجية
MOKHA
for strategic studies

ورقة تحليلية
أبريـــل 2024

بعد مـــرور عامين من تشكيله:
ما التحديات التي تعترض مجلس القيادة الرئاسي؟

وحدة الدراسات الميدانية

WWW.MOKHACENTER.ORG
INFO@MOKHACENTER.ORG
@MOKHACENTER

مؤسسة بحثية، تهتم بدراسة الشأن اليمني، والمؤثرات الإقليمية والدولية عليه، من خلال قراءة الماضي، وتحليل الحاضر، واستشراف القادم، بهدف المشاركة الإيجابية في رسم مستقبل اليمن.

بعـــد مـرور عامـيـن من تشكيله:

ما التحديات التي تعترض مجلس القيادة الرئاسي؟

ورقـــة تحليليـــة

أبريل - نيسان / 2024

مقدمة:

مع حلول شهر أبريل (الحالي)، وتحديدًا السابع مِنه، حلت الذكرى الثانية لتشكيل مجلس القيادة الرئاسي، والذي مثل التحوُل الأبرز في جسم السلطة الشرعية، منذ إعادة بنائها بعد التدخُل العسكري الداعم لها مِن قبل «التحالف العربي»، بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة (منذ ٢٦ مارس ٢٠١٥م)

وبالرغم مِن أدائه المتواضع، وربما المخيِب للآمال، بشكل عام، تنوع أداء المجلس -خلال العامين الماضيين- تجاه المهام والقضايا الرئيسة التي تصدى لها، في ظلِ جملة مِن التحدِيات المركبة التي اعترضت مساره، ومِنها السياق الإقليمي الذي غلب عليه خفض التصعيد بين إيران ودول الخليج مِن جهة، وبروز الاشتباك الإقليمي بسبب العدوان الإسرائيلي على غزة مِن جهة أخرى. وفي ظلِ سياق محلِي، غلب عليه الجمود والمراوحة بين مسارات الحرب والسلام، وانتقال الصراع مع جماعة الحوثي إلى حرب حول الموارد مِن خلال أدوات اقتصادية ونقدية، مع استمرار المواجهات العسكرية لكن بوتيرة أقل، وفي ظلال ارتدادات مِن الاشتباك الإقليمي بسبب العدوان الإسرائيلي الوحشي على قطاع غزة

هذه الورقة تتناول تحليل وضع مجلس القيادة الرئاسي بعد مرور عامين مِن تشكيله، وتتوقف عند أبرز التحدِيات التي تعترضه، لا سيما تلك المتصلة بأحداث البحر الأحمر

ملفات معقدة:

تعامل مجلس القيادة الرئاسي خلال العامين الماضيين مع عدد مِن الملفات المعقدة التي مثلت تحدِيات رئيسة أمامه؛ وفي مقدِمتها كيفية إدارة العلاقة بين مكوِناته، والتحدِيات الاقتصادية التي تعاظمت بفعل تمكُن جماعة الحوثي، المدعومة إيرانيًا، مِن منعه مِن تصدير النفط، وتراجع الدعم المقدم مِن دولتي «التحالف العربي»، وكذا موقعه مِن مفاوضات السلام التي انتظم إيقاعها بين السعودية وجماعة الحوثي، وقدرته على بناء رؤية متماسكة خاصة به للتعامل مع استحقاقات السلام المحتملة، وغيرها مِن الملفات

العلاقة بين مكوناته:

مثلت العلاقة بين أعضاء المجلس الثمانية، والمكوِنات التي يمثِلونها، التحدِي الأبرز له، إذ لم تدم حالة الوفاق التي حرص أعضاؤه على إظهارها وقت إعلان تشكيله طويلًا، إذ سرعان ما برزت التناقضات بينهم؛ فقد تعرض عدد مِن أعضاء المجلس لمضايقات بعد عودتهم إلى عدن مِن قبل الحراسات الأمنية التابعة للـ«المجلس الانتقالي الجنوبي» المدعوم إماراتيًا، ما اضطرهم إلى مغادرة العاصمة المؤقتة (عدن) إلى جهات أخرى، فقد استقر طارق صالح في مدينة المخا، وأمضى الشيخ سلطان العرادة شطرًا مِن وقته في العاصمة السعودية (الرياض) قبل أن يعود إلى مدينة مأرب في ٢٥ أغسطس (٢٠٢٣م)، وبقي فرج البحسني متنقِلًا بين الرياض ومدينة المكلا، وعواصم أخرى، في ظلِ اضطراب شاب علاقته مع المجلس في فترة ما، وأمضى كلٌ مِن عبدالله العليمي وعثمان مجلِي معظم العامين في الرياض، مع انتقاد الأخير للطريقة التي يُدار بها المجلس وعلاقته مع الحلفاء

وكان التطوُر الأبرز في هذا الجانب هو انضمام اثنين مِن أعضاء مجلس القيادة الرئاسي إلى «المجلس الانتقالي»، فقد أصدر عيدروس الزبيدي، يوم الاثنين الموافق ٩ مايو (٢٠٢٣م)، قرارًا بصفته رئيس «المجلس الانتقالي»، قضى بتعيين زميليه في مجلس القيادة الرئاسي، عبدالرحمن المحرمي وفرج البحسني، نائبين له في قيادة «المجلس الانتقالي»، في ختام ما عُرِف بـ«اللقاء التشاوري» الذي عقده «المجلس الانتقالي» في عدن، ووقع المشاركون في ختامه على ما أطلق عليه «الميثاق الوطني الجنوبي»[١].

وخلال العامين تعرضت الحكومة، أو بعض أعضائها، لحصار أو مضايقات مِن قبل أنصار «المجلس الانتقالي»، ما اضطرها إلى الخروج مِن العاصمة المؤقتة (عدن)، والعمل مِن خارجها لفترات متقطِعة. وخلافًا لما سبق، شهدت الشهور الأخيرة تحسُنًا ملحوظًا في العلاقة بين «المجلس الانتقالي» ومجلس القيادة الرئاسي، فقد أصبح الأول (الانتقالي) أكثر تسليمًا بوجود الحكومة وقيادة الدولة وأدائهم لأعمالهم مِن عدن، كما أصبحت سلطة الدولة المركزية أكثر حضورًا في المحافظات الواقعة تحت سيطرتها

وكانت العلاقة بين المكوِنات الداعمة لمجلس القيادة شهدت انتكاسة كبيرة، في ٧ أغسطس ٢٠٢٢م، على وقع المعارك التي شهدتها محافظة شبوة بين كل مِن: التشكيلات التابعة لـ«المجلس الانتقالي» والوحدات التابعة للجيش الوطني وقوات الأمن، وانتهت بسيطرة تلك التشكيلات على مدينة عتق، عاصمة المحافظة، ومعظم مديرياتها، فيما انسحبت الوحدات التابعة للجيش الوطني إلى أطراف المحافظة[٢].

١. استحدث هيئة تنفيذية ومجلسًا استشاريًا يضمُ ٤٠٠ عضو.. الزبيدي يُعين البحسني والمحرمي نوابًا له في رئاسة المجلس الانتقالي، المصدر أونلاين، في: ٢٠٢٤/٤/٢١، متوفر على الرابط التالي

https://almasdaronline.com/articles/273823

٢. أحداث شبوة وإعادة الاعتبار لمسار المقاومة الشعبية، مركز المخا للدراسات الإستراتيجية، في: ٢٠٢٤/٤/٢١، متوفر على الرابط التالي

https://n9.cl/skzcx

وجاءت تلك المعارك في سياق توجُّه «المجلس الانتقالي» للسيطرة على المحافظات الشرقية، وفرض أجندته الانفصالية؛ فقد نفذ حملات عسكرية بعيدًا عن مجلس القيادة لفرض سيطرته على محافظة أبين تحت لافتة «محاربة الإرهاب»، وبعد انتهاء معاركه في شبوة زحف بتشكيلاته نحو محافظة حضرموت، غير أن رفض المكوِنات الاجتماعية والسياسية، والموقف السعودي، حال دون ذلك، فقد سارعت تلك المكوِنات إلى تشكيل عدد مِن الكيانات كحائط صد وممانعة، ومِنها «مجلس حضرموت الوطني»، و«مجلس شبوة الوطني»، و«المجلس الموحد للمحافظات الشرقية»، ومارست السعودية ضغوطًا لكبح جماح «المجلس الانتقالي»، ودعمت تشكيل قوات «درع الوطن»[٣]، ونشرها في محافظتي عدن وحضرموت. وبذلك تحولت المحافظات الشرقية -خلال عام ٢٠٢٣م- إلى ساحة استقطاب حاد بين «المجلس الانتقالي» والمكوِنات السياسية والاجتماعية في تلك المحافظات، ومِن خلفها تنافس غير معلن بين السعودية والإمارات

وقد أحدث الاقتتال في شبوة شرخًا عميقًا وممتدًا بين المكوِنات الداعمة لمجلس القيادة الرئاسي، فقد أصدر حزب «التجمُع اليمني للإصلاح» بيانًا هدد فيه أنه قد يضطرُ إلى إعادة النظر في مشاركته في كافة المجالات[٤]، وكان مِن ارتدادات الاقتتال في شبوة استمرار التوتُر، واغتيال خطيب يوم العيد في مدينة عتق، عبدالله الباني، مِن قبل قوات تابعة لدفاع شبوة المرتبطة بمحافظ المحافظة، عوض بن الوزير[٥].

٣. المعالجة بالمزيد مِن التشكيلات العسكرية: ما الذي يقف خلف تشكيل قوات درع الوطن؟، مركز المخا للدراسات الإستراتيجية، في: ٢٠٢٤/٤/٢١، متوفر على الرابط التالي

https://mokhacenter.org/wp-content/uploads/01/2024/%D%82%9D%88%9D%8A%7D%8AA-%D%8AF%D%8B%1D%8B%-9D%8A%7D%84%9D%88%9D%8B%7D86%9.pdf

٤. قراءة في بيان الإصلاح حول أحداث شبوة.. (مساحة نقاش «للصحوة نت» على تويتر)، الصحوة نت، في: ٢٠٢٤/٤/٢١، متوفر على الرابط التالي

https://alsahwa-yemen.net/p58267-

٥. حزب الإصلاح يطالب باصطفاف مجتمعي في شبوة ضد جريمة تصفية الشيخ عبدالله الباني، المهرية، في: ٢٠٢٤/٤/٢١، متوفر على الرابط التالي

https://almahriah.net/local/27749

توحيد المؤسسة العسكرية:

مثل دمج التشكيلات العسكرية للكيانات المنضوية في مجلس القيادة الرئاسي، تحت قيادة وزارتي الدفاع والداخلية، المهمة الأكبر للمجلس، بل إنها كانت المبرِر الأهم لتشكيله. ومع أن المجلس توافق -نهاية مايو ٢٠٢٢م- على تشكيل لجنة عسكرية وأمنية، مكوّنة مِن (٥٩) عضوًا، برئاسة اللواء الركن هيثم قاسم طاهر، تكن مِن مهمتها إعادة هيكلة القوات المسلحة والأمن، بموجب المادة رقم (٥) المعنية بدمج التشكيلات العسكرية الأخرى بالجيش الوطني[٦]، والمنصوص عليها في إعلان نقل السلطة، وهو الإعلان الذي صدر في ٧ أبريل ٢٠٢٢م، وتم بموجبه نقل السلطة مِن الرئيس عبدربِه منصور هادي ونائبة علي محسن الأحمر إلى مجلس القيادة الرئاسي، إلا أن هذه اللجنة لم تنجز حتى الآن عملية الدمج، وأقصى ما حققته -بحسب رئيس مجلس القيادة الرئاسي- هو التوافق على مواجهة ميليشيا جماعة الحوثي، واستعادة الدولة، كهدف مشترك، وتشكيل غرفة عمليات مشتركة تدير مسرح عمليات واحد، تحت إمرة وزارة الدفاع، ومقرُها العاصمة المؤقتة (عدن)، إضافة إلى إعادة تفعيل وتوزيع المعاهد والكلِيات العسكرية[٧]، وتنشيطها لتدريب أفراد الجيش الوطني وبقية التشكيلات

وقطع مجلس القيادة الرئاسي شوطًا في دمج أجهزة المخابرات، فقد أصدر رئيس المجلس -في ٤ يناير ٢٠٢٤م- قرارًا جمهوريًا نص على إنشاء الجهاز المركزي لأمن الدولة، وعلى أن يُدمج فيه كلٌ مِن (الجهاز المركزي للأمن السياسي) و(جهاز الأمن القومي) والكيانات الاستخبارية الأخرى التابعة لـ«المجلس الانتقالي» و«حراس الجمهورية» و«قوات العمالقة»، وعلى أن تنتهي أعمال الدمج خلال مدة أقصاها ستة أشهر مِن تاريخ صدور القرار[٨].

٦. مجلس القيادة الرئاسي في اليمن يعلن تشكيل لجنة عسكرية وأمنية مشتركة لإعادة هيكلة قوات الجيش والشرطة، الجزيرة نت، في: ٢٠٢٢/٤/٢١، متوفر على الرابط التالي

https://n9.cl/zvdjb

٧. رئيس مجلس القيادة يجدد الالتزام بخيار السلام ويؤكِد الجاهزية لأي خيارات أخرى، وكالة الأنباء اليمنية سبأ (التابعة للشرعية)، في: ٢٠٢٢/٤/٢١، متوفر على الرابط التالي

https://www.sabanew.net/story/ar/109225

٨. قرار رئيس مجلس القيادة الرئاسي بإنشاء الجهاز المركزي لأمن الدولة، وكالة الانباء اليمنية «سبأ»، موقع سبأنت، على الرابط

https://www.sabanew.net/story/ar/105160

ويبدو أن هذا القرار لم يمض دون مقابل، فقد تطلب تمريره مرضاة «شلال شايع»، أحد قيادات «المجلس الانتقالي»، مِن خلال إصدار قرار آخر ينصُ على تشكيل جهاز جديد يسمى «جهاز مكافحة الإرهاب»، وتعيينه رئيسًا له[٩]. وقد أثار القرار الأخير ردود فعل سلبية بسبب دور «شايع» السابق -عندما كان مديرًا لأمن عدن- في انتهاكات تتعلق بحقوق الإنسان

وبحسب رئيس مجلس القيادة الرئاسي فإن الفشل في جهود دمج التشكيلات العسكرية يعود إلى تحفُظ بعض قادة التشكيلات العسكرية لاعتقادهم أن عملية الدمج ستفضي إلى أن تكون هذه القوات خارج إطار السيطرة لهذا الكيان أو ذاك[١٠] (في إشارة على ما يبدو إلى المجلس الانتقالي)

ويُمثِل الإخفاق في دمج التشكيلات العسكرية تحت وزارتي الدفاع والداخلية أحد أهمِ جوانب الفشل في أداء مجلس القيادة الرئاسي. كما أنه مهدِد إستراتيجي لأيِ مكتسبات يمكن أن يحقِقها المجلس، بل ويجعل مستقبل العلاقة بين مكوِناته محفوفة بمخاطر الانزلاق إلى صراع مسلح؛ فكما هو معلوم فإن تعدُد السلاح غالبًا ما يقود إلى دورات جديدة من الصراع، والخبرة اليمنية خلال العقود الخمسة الأخيرة مشبعة بما يبرهن على ذلك

مفاوضات السلام:

تتابعت خلال السنتين الماضيتين مِن عمر مجلس القيادة الرئاسي مباحثات ومفاوضات بين السعودية وجماعة الحوثي، وانتقلت مِن السرِية إلى العلنية؛ فقد تبادل الطرفان زيارات الوفود الأمنية والسياسية التي تبحث سبل إنهاء الحرب، في حين لم يشارك مجلس القيادة الرئاسي في المفاوضات بشكل مباشر.

٩. قرار رئيس مجلس القيادة الرئاسي بإنشاء جهاز مكافحة الإرهاب، وكالة الأنباء اليمنية سبأ، في٢١/٤/ ٢٠٢٤، متوفر على الرابط التالي

https://www.sabanew.net/story/ar/105161

١٠. رئيس مجلس القيادة يجدِد الالتزام بخيار السلام ويؤكِد الجاهزية لأي خيارات أخرى، مرجع سابق.

وفيما يشير مصدر إلى أن المجلس كان مغيبًا تمامًا، يشير مصدر آخر إلى أن القيادة السعودية كانت تُطلِع رئيس المجلس -مِن وقت لآخر- على بعض تفاصيل تلك المفاوضات، فضلًا عن عقد وزير الدفاع السعودي (والمكلف بالملفِ اليمني)، الأمير خالد بن سلمان، اجتماعات بأعضاء المجلس عندما يتطلب الأمر مِن المجلس الموافقة على قضايا محددة في خارطة السلام التي تطوُرها السعودية بناء على مفاوضاتها مع الحوثيين

وكان موقف المجلس محرجًا، وبدا وكأنه في حال مِن التبعية الكاملة للسعودية التي تفاوض نيابة عنه، ولا يملك مِن أمره شيئًا. وكانت مجموعة الأزمات الدولية قد شددت -في تقرير لها- على أن إبعاد مجلس القيادة الرئاسي عن المفاوضات لا يمكن أن يساعد على إنهاء الحرب[١١]؛ كما أن هذا الوضع وفر لجماعة الحوثي فرصة لشنِ حملات إعلامية على المجلس، واتِهامه بالتبعية وعدم الاستقلال، والإعلان المتكرِر عن رفضهم التفاوض معه وإنما مع الطرف الذي يقف خلفه

ومع مضي السعودية قدمًا في بلورة خارطة طريق للسلام في اليمن، كان على مجلس القيادة الرئاسي أن يبلور رؤية سياسية حول المفاوضات المفترضة مع الحوثيين، وكان هذا الأمر يمثِل تحد له نظرًا للتباين الكبير بين مكوِناته حول مستقبل البلاد. وقد تولت «هيئة التشاور والمصالحة»، التابعة للمجلس، مهمة بناء رؤية موحدة، وتمكنت المكوِنات المنضوية فيها -في ٧ مارس ٢٠٢٣م- مِن إقرار وثيقة «الإطار العام للرؤية السياسية لعملية السلام الشاملة»، وبحسب عضو مجلس القيادة، فرج البحسني، فقد أقر مجلس القيادة الرئاسي أسماء وفده المفاوض الذي سيجتمع مع الحوثيين[١٢].

١١. مجلس القيادة الرئاسي اليمني المضطرب، مجموعة الأزمات الدولية، في: ٢٠٢٤/٤/٢١، متوفر على الرابط التالي:

https://n9.cl/g0kxw

١٢. أكد تعيين مجلس القيادة وفدًا للتفاوض مع الحوثيين.. البحسني لـ«الشرق الأوسط»: السعودية تبذل جهودًا غير عادية لدعم السلام في اليمن، صحيفة الشرق الأوسط، في: ٢٠٢٤/٤/٢١، متوفر على الرابط التالي

https://n9.cl/la2c90

ومع هذا فقد كانت المفاوضات أحد أسباب التوتُر والخلاف المُعلن داخل المجلس وبين المكوِنات الداعمة له، إذ غالبًا ما تطالب قيادة «المجلس الانتقالي» بإدراج القضية الجنوبية في المفاوضات، وأن يكون هناك وفد مفاوض خاصٌ بـ«المجلس الانتقالي»

تحديّات اقتصادية:

واجه مجلس القيادة الرئاسي -خلال العامين الماضيين- صعوبات اقتصادية كبيرة، مثلت تحدِيًا جدِيًا له، فقد تراجعت الموارد التي كانت بحوزة السلطة الشرعية على نحو كبير، فقد هاجم الحوثيُون -في شهر أكتوبر ٢٠٢٢م- موانئ تصدير النفط في شبوة وحضرموت، وتمكنوا مِن منع الحكومة الشرعية مِن التصدير، الأمر الذي حرمها ما يزيد على مليار دولار سنويًا مِن عائدات النفط، وهو المصدر الرئيس للموارد، ويوازي ٧٠٪ تقريبًا مِن موارد الدولة

كما أن الهدنة التي جاءت مترافقة مع تشكيل مجلس القيادة الرئاسي أدت إلى انتقال الصراع مع الحوثيين إلى طور جديد، ألا وهو «حرب الموارد الاقتصادية»[١٣]. فإلى جانب منع تصدير النفط، أدى رفع قيود الاستيراد عن ميناء الحديدة، والذي تسيطر عليه جماعة الحوثي، إلى تجفيف مصادر دخل الحكومة الشرعية، فقد حرمها مِن قدر كبير مِن إيرادات الضرائب والجمارك، وعمل على تحويلها لصالح الحوثيين، وهو ما ساهم في تفاقم المشاكل الاقتصادية للحكومة الشرعية مِن جهة، وتحسين الوضع المالي للحوثيين، وتغيير ميزان القوة لصالحهم من جهة أخرى. كما أن تراجع الموارد ترافق مع ارتفاع كبير في أسعار صرف العملات الأجنبية، إذ وصلت منتصف شهر أبريل الجاري (٢٠٢٤م)، إلى (١,٦٦٩) ريالًا يمنيًا للدولار الواحد، وكذا في أسعار السلع والخدمات، ما أحال حياة الناس لضائقة معيشية لا تطاق

١٣. انظر: حرب الموارد الاقتصادية في اليمن: السياق والمخاطر، مركز المخا للدراسات الإستراتيجية، في: ٢٠٢٤/٤/٢١، متوفر على الرابط التالي

https://n9.cl/f3klo

كما تطلب توفير خدمة الكهرباء في مناطق الحكومة الشرعية، خاصة في مدينة عدن، موارد مالية كبيرة، تصل إلى ما يقرب مِن ثلاثة ملايين دولار شهريًا، ومعه تحولت خدمة الكهرباء إلى ثقب أسود يلتهم الموارد التي تتحصل عليها الحكومة الشرعية، خاصة في ظلِ اتِهامات بالفساد وسوء الإدارة

ومِن جهة ثالثة، لم تف دولتا «التحالف» بمستوى الدعم الاقتصادي الذي وعدتا به عند ولادة المجلس، إذ كانت الرياض وأبو ظبي قد أعلنتا التزامهما بتقديم ثلاثة مليار دولار دعمًا له[١٤]، غير أنهما تثاقلتا بعد ذلك في الوفاء بتلك الالتزامات، الأمر الذي ساهم في تفاقم الأزمة الاقتصادية في مناطق سيطرة السلطة الشرعية، إذ لم تقدِم الرياض سوى (١,٢) مليار دولار[١٥]، تسلمتها الحكومة على دفعات، الدفعة الأولى مِنه بلغت (٢٦٧) مليون دولار، في أغسطس ٢٠٢٣م[١٦]، والدفعة الثانية بلغت (٢٥٠) مليون دولار، في فبراير ٢٠٢٤م[١٧]. وغالبًا ما توجِه الحكومة اليمنية تلك المبالغ للإنفاق على المرتبات والأجور والكهرباء[١٨].

وقد أدت الأزمة الاقتصادية إلى تداعيات مختلفة، فقد وسعت مِن مساحة التذمُر الشعبي مِن سياسات مجلس القيادة وحكومته، وتراجع كبير في شرعيته، كما أنها مِن جهة أخرى ساهمت في إجبار «المجلس الانتقالي» على التخفيف مِن شططه، والتسليم بدور المجلس والحكومة في التعامل مع هذه الأزمة

١٤. السعودية ترحِب بقرار هادي نقل صلاحياته لمجلس القيادة الرئاسي باليمن، العربية نت، في: ٢٠٢٤/٤/٢١، متوفر على الرابط التالي

https://n9.cl/vlprj

١٥. المملكة تقدِم دعمًا اقتصاديًا بقيمة ١,٢ مليار دولار للجمهورية اليمنية الشقيقة، وكالة الأنباء السعودية (واس)، في: ٢٠٢٣/٨/١م، متوفر على الرابط التالي

https://www.spa.gov.sa/c5b49e96f0q

١٦. التحدِيات أمام تنمية مصادر الإيرادات العامة في اليمن، مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية، ديسمبر ٢٠٢٣م.

١٧. المملكة تودع الدفعة الثانية مِن دعم معالجة عجز الموازنة لدى الحكومة اليمنية بقيمة ٢٥٠ مليون دولار أمريكي، وكالة الأنباء السعودية (واس)، في: ٢٠٢٤/٢/١١م، متوفر على الرابط التالي

https://www.spa.gov.sa/N2045451

١٨. للوقوف على تفاصيل أكثر يمكن الرجوع إلى تقرير مركز المخا السنوي (اليمن ٢٠٢٣م)، والذي سيصدر قريبًا.

هجمات البحر الأحمر:

تصاعدت الأوضاع في منطقة البحر الأحمر وخليج عدن، منذ أكتوبر الفائت، فقد استهدف الحوثيُون عدة سفن تجارية وعسكرية، ونفذت الولايات المتحدة وبريطانيا هجمات على أهداف عسكرية في عدد مِن المدن والمناطق الواقعة تحت سيطرة جماعة الحوثي، وازداد الاشتباك في البحر الأحمر بفعل التطوُرات الأخيرة بين إيران وإسرائيل

وقد ألقت تلك الهجمات بظلال متعدِدة على مجلس القيادة الرئاسي، فمِن جهة أدت إلى تغيير نسبي في الموقف الدولي مِن الصراع في اليمن، وساعدت في لفت انتباه المجتمع الدولي إلى مخاطر تصاعد نفوذ الحوثيين، وإلى الأضرار التي يمكن أن تلحق الأمن الإقليمي والمصالح الدولية مِنهم، ودفعت إلى مزيد مِن الدعم الدولي للحكومة الشرعية ومجلس القيادة الرئاسي، فمع استمرار هجمات الحوثيين حصل تغيُر ، وبدا هذا التغيُر في قرار مجلس الأمن (٢٧٢٢)[١٩]، والذي أكد بالإجماع على القرار (٢٢١٦)، وهو القرار الذي صدر المجلس في ٢٠١٥م، ومثل أساسًا لشرعية التدخُل العسكري لـ«التحالف العربي»، وتضمن القرار دعوة الدول لدعم قوات خفر السواحل اليمنية. وقد عده رئيس مجلس القيادة الرئاسي خطوة إيجابية في الطريق الصحيح[٢٠] لمزيد مِن الدعم للقدرات العسكرية للحكومة الشرعية

وأدى استمرار الهجمات والتوتُر في البحر الأحمر وخليج عدن إلى تماسك نسبي بين أعضاء مجلس القيادة والمكونات الداعمة له، بفعل تزايد المخاطر التي نتجت عن ذلك، ووجود فرص في إمكانية الحصول على دعم مِن قبل المجتمع الدولي

وكان التأثير الأبرز لتلك الهجمات هو تجميد مسار التسوية السياسية، فقد كانت الأطراف اليمنية على وشك التوقيع على خارطة للسلام، أعدتها السعودية بناء على مفاوضاتها مع الحوثيين كما سبق. غير أنه وبفعل الضغوط الأمريكية اضطرت السعودية إلى تأجيل التوقيع على تلك الخارطة.

١٩. انظر: مجلس الأمن يعتمد قرارًا يدين هجمات الحوثيين على السفن في البحر الأحمر، أخبار الأمم المتحدة، على الرابط التالي:
https://news.un.org/ar/story/1127557/01/2024

٢٠. رئيس مجلس القيادة يجدِد الالتزام بخيار السلام ويؤكِد الجاهزية لأيِ خيارات أخرى، مرجع سابق.

ويبدو أن الاشتباك الأخير بين إيران وإسرائيل وضع السلام في اليمن أمام مسارات مختلفة، ورجح مِن فرص العودة إلى الحرب في ظل رغبة غير ملعنة بذلك من قبل مختلف الأطراف؛ وهو ما دعا المبعوث الدولي، «هانس جروندبرج»، إلى مطالبة الأطراف في اليمن بعدم استغلال الأوضاع الحالية كفرصة للتخلِي عن الالتزامات التي تعهدت بها أواخر عام ٢٠٢٣م، والتي مِن شأنها أن تشكِل أساسًا لخارطة طريق للسلام في اليمن[٢١].

وفي المقابل، أزاحت هجمات البحر الأحمر الضغوط الشعبية عن الحوثيين، فقد وضعت الهدنة التي استمرت لمدة عامين الحوثِيين في مواجهة مباشرة مع المطالب الشعبية، وفي مقدِمتها دفع مرتبات الموظفين الحكوميين، لا سيما مع ارتفاع إيراداتهم المالية بسبب فتح ميناء الحديدة، وتحوُل استيراد الكثير مِن البضائع عن طريقه، وما يعنيه ذلك مِن ارتفاع ما يحصلون عليه مِن عائدات الجمارك والضرائب، وفيما كان التذمُر الشعبي في حال تصاعد وآخِذ في التحوُل إلى حراك مجتمعي للمطالبة بصرف المرتبات، جاءت هجمات البحر الأحمر ووفرت للحوثيين مبرِرات جديدة للتنصُل عن التزاماتهم، بل وحرف الأمور بعيدًا مِن خلال الادِعاء بالدفاع عن القضية الفلسطينية، واستغلال ما تتمتع به هذه القضية مِن حضور كبير في وجدان اليمنيين ومشاعرهم

كما أن هجمات البحر الأحمر وفرت للحوثيين لافتة جديدة للتعبئة العسكرية لقطاعات مِن المجتمع والشباب اليمني، بدعاوى المشاركة العسكرية في الحرب بغزة. وفي ظلِ ما بدا أنه خذلان من الدول العربية والإسلامية لأهل غزة والشعب الفلسطيني ومعه ارتفعت أسهم الحوثِيين في الأوساط الشعبية داخليًا وخارجيًا

وينظر مجلس القيادة -وغالبية اليمنيين- بقلق بالغ إلى تزايد شعبية الحوثِيين، إذ أن هذا يعني القدرة على تجنيد وحشد الكثير مِن الشباب، وإمكانية الزجِ بهم في معارك جديدة، ومعها تزداد احتمالات انزلاق اليمن مجددًا إلى دورة حرب قد تكون أكثر عنفًا مِن سابقاتها، بفعل إقحام الحوثيين للمقدسات فيها

٢١. المبعوث الأممي يدعو الأطراف اليمنية إلى عدم استغلال الأوضاع الراهنة كفرصة للتخلِي عن خارطة الطريق، المصدر أونلاين، في: ٢١/٤/ ٢٠٢٤، متوفر على الرابط التالي

https://almasdaronline.com/articles/293256

كما أن تلك الهجمات ضاعفت مِن المصاعب الاقتصادية في مناطق الحكومة الشرعية، واليمن عمومًا، فقد تسببت في ارتفاع رسوم التأمين على الموانئ اليمنية إلى خمسة أو ستة أضعاف، وارتفعت رسوم الشحن إلى ثمانية أضعاف٢٢، وانعكس ذلك على ارتفاع أسعار السلع والخدمات؛ وأكثر مِن ذلك فإنها تضع البلاد أمام مخاطر مجاعة محتملة، إذ أن تعرض سلاسل إمداد الغذاء لمخاطر حقيقية قد يجعل اليمن قاب قوسين أو أدنى مِن المجاعة في ظل انعدام للأمن الغذائي وانفتاح المنطقة على مسارات غامضة وخطيرة

توصيات لصناع السياسات:

أولًا: لأعضاء مجلس القيادة:

تتوافر فرصة سانحة لإمكانية الحصول على دعم مِن المجتمع الدولي، يُساهم في تغيير الميزان العسكري في البلاد، في ظلِ تنامي قناعة الأطراف الدولية الفاعلة بفشل التعويل على العمل السياسي لإيجاد حل للصراع في اليمن. ويبدو أن عدم الثقة بقدرة السلطة الشرعية على تحقيق هذا التحوُل العسكري نتيجة حالة التناقض بين مكوناتها، والرسائل المتعدِدة والمتناقضة التي تصدر عنها، يجعل الأطراف الدولية في حال تردُد. فعلى مجلس القيادة ألا يفوت مثل هذه الفرصة، وأن يتبنى رؤية واضحة في هذا الأمر، وأن يُظهِر موقفًا متماسكًا، وأن يُترجم ذلك في الكثير مِن الأمور، وفي مقدِمتها المضي قدمًا في دمج التشكيلات العسكرية تحت إمرة وزارتي الدفاع والداخلية

ثانيًا: للمجتمع الدولي:

بالرغم مِن نقاط الضعف الحقيقية التي يُعاني مِنها مجلس القيادة الرئاسي إلا أن الاستثمار فيه هو أقصر الطرق وأضمنها لتحقيق استقرار دائم في اليمن، وأمن للإقليم، وحماية للمصالح الدولية. ونظرًا لأن مجلس القيادة تحت تأثير مباشر لدولتي «التحالف» فإن على الأطراف الدولية ممارسة الكثير مِن الضغوط عليهما لتوفير أكبر قدر مِن التماسك والفاعلية للمجلس

٢٢. المرجع السابق.

WWW.MOKHACENTER.ORG
INFO@MOKHACENTER.ORG
@MOKHACENTER